ايتمولوجيا الحفر في المصطلح النقديّ عند يوسف وغليسي
Drilling etymology in the critical term of Joseph ouaghlissi

نور الدين جويني*

تاريخ الارسال: 2018-10-10 **تاريخ القبـــول:**2018-12-11

ملخّص الدّراسة: تسعى هذه الدّراسة في حدود ما أنيطت بهـا إلـى الإحاطـة بتجربة نقدية عنت نفسها في النقد الجزائري بقضية المصطلح، وانتقاله من البيئـة الثقافية الغربية، إلى نظيرتها العربيّة، فقد حاول وغليسي تقريبا في كـل منجزاتـه العلمية التي فاقت العدد سبعة التركيز بحدة على دراسة المصـطلح النّقـديّ مـن منظور ايتيمولوجي، ولهذا تروم هذه الدراسة تتبع هذا النوع من الحفـر، مركـزة على كتاب "إشكالية المصطلح في الخطاب النّقديّ العربي الجديد" من أجـل تتبـع الطريقة التي يقترحها وغليسي للخروج بالمصطلح النّقديّ العربي مـن المعضـلة التي أوقعتها فيها تيارات الحداثة وما بعدها، فما مدى نجاح هذا الناقد في مسعاه؟

كلمات مفتاحية: المصطلح النّقديّ، الثّقافة العربيّة، الحداثة، اللغة.

Summary: This study seeks to limit itself to a critical experiment that expressed itself in Algerian criticism of the issue of the term and its transition from the Western cultural environment to its Arab counterpart. In almost all of his scientific achievements, This study aims to follow this type of excavation, focusing on the book "The Problematic Term in the New Arab Critical Discourse"

* جامعة الجزائر 02، الجزائر، البريد الإلكترونيّ: Nourddinedj66@gmail.com

in order to follow the method proposed by ouaghlissi to come up with the Arabic critical term from the dilemma that the currents of modernity and beyond brought to bear. The success of this critic in his quest ?

Keywords: Critical Term, Arabic Culture, Modernity, Language

مقدّمـــة: تعتبر قضية المصطلح من أهم القضايا التي شـــغلت بـــال الدارســـين وجذبت اهتمام العارفين ؛ كونه شفرة الخطاب النّقديّ وطلعه المثمر الذي لولاه مـــا وقع التواصل وحصلت المعرفة فللمصطلح دور كبير في تحديد قيمة المعرفة، وهو في الحقيقة ما لم ينتبه إليه الناقد العربي؛ إذ ظن أن المصطلح هو مجـــرد وعـــاء تصب فيه المعرفة، وبالتالي يمكن نقله من بيئة إلى أخرى دون أدنى اهتمام بالزخم الفكري الذي يحمله هذا الوافد الجديد، عملا بالقاعدة المشـــهورة "**لا مُشـــاحة فـــي الاصطلاح** "، إلا أنه أثناء التطبيق ظهرت الجفوة، لا لشيء ســـوى أن المصـــطلح الذي يستخدمه هؤلاء النقاد – وعلى رأسهم كمال أبو ديب، وعبد الله الغذامي ...– هو وليد تربة غريبة عن الثقافة العربيّة، فهو يبقى وفيا للأصول الفكرية والفلســـفية التي نشأ في كنفها، حتى ولو غادر أرض النشأة /الميلاد .

من هذه الزاوية، جاء اهتمامنا بهذا الموضوع، كون المصطلح لم يعـــد ذلـــك المصطلح الذي يمكن لأيّة ثقافة أن تتبناه، فهو يرتبط بخلفيات فكرية وفلسفية تجعل من نقله خارج البيئة التي نشأ فيها أمرا ليس هيّنا بلوغه.

01–**في هجرة المصطلح النّقديّ:** يكاد يجمع أهل الدراية من الباحثين أنه منـــذ ولوج اللسانيات الحديثة – التي أرسى دعائمها السويسري فرديناننـــد دي سوســـير (Ferdinand de Saussure) – إلى الثقافة العربيّة، شهدنا عدة تغييرات طـــرأت على الخطاب اللساني والنّقديّ العربي، ولم يتوقف تأثير المد اللساني على الخطاب اللساني والنّقديّ في الثقافة العربيّة بل تعدى ذلك إلى طرائـــق وضـــع المصـــطلح اللساني والنّقديّ عموما «فقد ظهرت إلى الوجود العشرات من المصطلحات الجديدة

التي لم تكن مألوفة أو معروفة ومن قبل بالنسبة للمعجم اللساني والنّقديّ العربيّ»[1] وقد شهد تعامل نقادنا العرب مع هذه المصطلحات الوافدة، فوضى ناتجة عن قلة التعامل بوعي منهجي مع هذا الغريب، وبهذا «تحول المنهج من مجرّد وسيلة إلى غاية يُستدل بالنصّ على مدى كفايته الإجرائية.»[2] فالتعامل بوعي منهجي مع المصطلح هو في النهاية وعي بالذات والهوية "فكلما سعينا إلى توضيح المصطلح توضيحا منهجيا مقصودا فإن ذلك سيعبر أوّلا عن وعي صاحب الخطاب ويحقق ثانيا ذلك التعاقد الضمني الموجود بينه وبين القارئ"[3]

فيا ترى ما هو سبب غياب هذا الوعي؟ هل هو راجع إلى تساهل الناقد عند تعامله مع المصطلحات الدخيلة ؟ أم راجع إلى عدم قدرة الثقافة العربيّة على احتضان مثل هذه المصطلحات، كونها تنتمي إلى حضارة أخرى غريبة عنها فيغيب الوعي وتظهر الأزمة ؟

قد لا يشاطر بعض النقاد مثل هذا الرأي ومن بينهم عبد السلام المسدي، الذي يرى أن " الحلقة الغائبة في واقعنا العربي من الناحية الفكرية والثقافية ليست مقصورة على احتجاب الوعي بدقائق المعضلة الاصطلاحية ولكنها مُتجسمة على الخصوص في غياب الصرامة مع الذات عند تداول المصطلح "[4] في حين يرى عبد العزيز حمودة وعبد الغني بارة أن الأزمة التي يمر بها المصطلح النّقديّ اليوم تعود بالدرجة الأولى إلى أزمة في الثقافة والفكر، فيجب "الإقرار بأن أزمة المصطلح في الخطاب النّقديّ ليست أزمة مصطلح غابت دلالته عن العارفين في حقل الدراسات النّقديّة، بل هي أزمة ثقافة وفكر أولا وقبل كل شيء"[5]، فالنقد العربي المعاصر يعيش أزمة منذ أن ارتمى في أحضان الحداثة الغربية، ومن هنا أطلت علينا معضلة المصطلح من كل جوانبه، فهُم- أي النقاد العرب- "يستخدمون المصطلح النّقديّ والأدبي الغربي بكل دلالاته ويصلون إلى نفس النتائج التي توصلت إليها الحداثة الغربية في تعاملها مع النصوص فلا نص ولا دلالة ثابتة، لا

تفسير نهائي للنص ... إلى آخر المتاهات التي أدخلتنا فيه الحداثة الغربية ومدارسها النّقديّة"[6].

إن المسألة كما يرى عبد العزيز حمودة لا تتعلق بفشل ترجمة ونقل المصطلح النّقديّ إلى الثقافة العربيّة، بل هي أزمة واقعيين ثقافيين وحضارتين مختلفتين وبالتالي يغدو المصطلح النّقديّ الذي ينتجه هؤلاء النقاد ضربًا من الفوضى والعبث، وهذا ما لحظناه في خطاب هؤلاء فقد تعدد المفهوم للمصطلح الواحد، مثل مصطلح story, tale, fable, التي تُرجمة إلى قصة مع أنها في وضعها الأصلي متباينة في معانيها وأصبح للمفهوم الواحد عدة مصطلحات مثلما نتوسم لمصطلح الشعرية التي تُرجمت تارة بالشاعرية وتارة أخرى بالبويطيقا ومرة أخرى بالإنشائية ... " فقد جاء تعدد التسميات لمصطلح الشعرية عند النقاد نتيجة لاختلاف منطلقاتهم الفكرية ومشاريعهم الثقافية، مما جعلهم يختلفون في ضبط المصطلح النّقديّ"[7].

وتزداد أزمة المصطلح حِدة عندما نقف على الجهاز الاصطلاحي لمصطلح السميائية، فقد كانت محل خلاف في أرض النشأة لأنه وقع خلط كبير من الناحية اللفظية بين مصطلح sémiologie (السيميولوجيا) و sémiotique (السيميوتيكا) * حيث « تتداخل السيميائية (sémiotique) بالسيميولوجيا (sémiologie) تداخلا مريعا في الكتابات الغربية والعربيّة، يوحي – في أكثر الأحوال – بأنهما حدان لمفهوم واحد، ويتجاهل الفروق الجوهرية اليسيرة التي تفصل هذه عن تلك»[8].

وربما هذا ما أدى ببعض مؤسسي السيميائية أمثال غريماس (a.julien.greimas) وجاكبسون(Jacobson) وليفي شتراوس (livi.straws) « إلى توقيع اتفاق اصطلاحي سنة 1968، ينص على اصطناع المصطلح (sémiotique) وحسب، بيد أنَّ تَغلغُل مصطلح (السيميولوجيا) في الثقافة الأوربية جعل نسيانه أمرا مستعبدا »[9]، فالغربيون أنفسهم لم يتفقوا على رأي واحد في هذه المسألة فما بالك عندما ينتقل هذا المصطلح إلى الثقافة العربيّة، حيث « ترى كل

واحد من باحثيها يُعنت نفسه أشق الإعنات بالاشتغال، والبحث وحده، والاجتهاد وحده، مشرقا ومغربا؛ فنكثر الجهود ولكنها تُهدر، وتُبذل الطاقات ولكنها تُجهض»[10]، ولهذا ألفينا نقادنا العرب يميلون في ترجمتهم لمصطلح السيميائية حسب توجهاتهم الثقافية وانتماءاتهم الإيديولوجية «فهالنا الركام الاصطلاحي العربي المكدس أمام مفهومين أدبيين متلاصقين:(السيميائيات، السيميوتية السيامة الساميولوجيا، علم السيمانتيك، علم الأدلة، علم الرموز، الأعراضية*) .... , ومن الطريف أن تندك الأعراضية وسط هذا الركام، لتكون تعبيرا ضمنيا أمينا عن إسهال مرضي فتاك بالفعل الاصطلاحي»[11]، ولا ينطبق هذا الاضطراب والخلط على مصطلح السيميائية فقط، بل يتعدى إلى مصطلحات نقدية أخرى مرتبطة أصولها بالثقافة الغربية؛ كمصطلح البنيوية والتفكيكية والأسلوبية والشكلانية .... والتي تعدت ترجماتها إلى أكثر من عشرين مصطلح، وهذا إن دل إنما يدل على الأزمة التي تعانيها الثقافة العربيّة أثناء تعاملها مع المصطلح الدخيل.

لكن على الرُغم من ذلك استطاع النقاد العرب أن يتحسسوا هدا الخطر الذي ألمّ بخطاباتهم من الناحية المصطلحية، فسارع بعضهم إلى إيجاد حلول نستطيع على الأقل التخلص بواسطتها من بعض الآثار التي أوقعتنا فيها مقولات الحداثة الغربية من تفكيكية وبنيوية ...، فتسبب ذلك في اضطراب الجهاز المصطلحي وغدا « واقعنا النّقديّ واقعا متأزم ؛ لا يزال خطابه يتخبط في عشواء المناهج الجديدة، ويكابد وعثاء المصطلحات البراقة، وكثيرا ما تعالت الصيحات وهبت المعالجات لتشخيص ذاك الفيروس الاصطلاحي الذي طالما حُمل جريرة هذا الطاعون!»[12].

ومن بين النقاد الذين اقترحوا حلولا للتخلص من هذه الأزمة، المشروع الذي دعا إليه توفيق الزيدي وهو تأسيس "**علم الاصطلاحية النّقديّة العربيّة**"، فلكي «لا تهدر الطاقات العربيّة، ندعو المؤسسات والباحثين العرب إلى تأسيس مركز الاصطلاحية النّقديّة العربيّة، ويكون العمل فيها العمل على ثلاثة مراحل:

01- **مرحلة الجرد:** يقع في هذه المرحلة جرد كل المؤلفات النّقديّة، وتقسم فيها المدونة النّقديّة إلى ثلاث مدونات،أولها تخص النقد من الجاهلية إلى القرن الخامس الهجري، تليها مدونة النقد من القرن السادس إلى عصر النهضة، ثم تكون مدونة النقد الجديد .

02- **مرحلة الخزن:** خزن المعلومات الاصطلاحية عن طريق الوسائل الالكترونية المتاحة وربطها بمختلف البنوك الاصطلاحية.

03- **مرحلة الدراسة:** تفضي هذه الدراسة بعد انجاز المرحلتين السابقتين إلى قيام النظام الاصطلاحي النّقديّ العربي .»[13] وليكتمل هذا المشروع ويؤتي ثماره يقترح الزيدي بعد قيام علم الاصطلاحية النّقديّة العربيّة « لا بد للمركز من تكوين الاصطلاحيين والمصطلحيين/النقاد ...، وتكون مهمتهم جمع المصطلحات النّقديّة العربيّة، قديما وحديثا، وخزنها ودراستها. وهي وظيفة تختلف عن وظيفة الناقد الأدبي، فإن عُني هذا بتقييم الأثر الأدبي، فإن المصطلحي/الناقد يُعنى بخطاب الناقد في حد ذاته من زاوية مصطلحية .»[14]

وقد اقترح عبد الغني بارة في كتابه "**إشكالية تأصيل الحداثة**" بعض الحلول على شكل نقاط تمكننا على حد قوله من احتواء الأزمة المصطلحية في النقد العربي المعاصر، والتخلص من هذا الداء الذي لا سبيل له سوى استئصاله من جذوره، وهي كالآتي:

- التعامل بحذر مع المصطلح الوافد عن طريق الاعتناء به وتهيئة تربة الثقافة العربيّة لاحتضانه حتى يؤتي ثماره.

- العمل على إنتاج المصطلح النّقديّ، بدلا من جلبه من الثقافة الغربية. [15]

إذا تحققت الشروط السابقة، وتبعتها جهود جماعية، يمكن على الأقل التخلص من بعض نتائج هذه الأزمة، على الرُغم من أنها اقتراحات تفتقر إلى الإحاطة والإلمام بأزمة المصطلح «إذ الأزمة عميقة الغور بحيث يصعب على أي باحث الإلمام بها.»[16] وبالتالي لابد من توحيد الجهود ومجابهة هذا المرض الذي يكاد

يفتك بالثقافة العربيّة لأن « مصطلحات العلوم هي المرآة الكاشفة لأبنيتها المجـــردة ومن خُيّل له أن يتقفّى أثر المعرفة دون تمثل متصوراتها الفعالة من خلال أدواتهـــا الدالة، فإنما شأنه من ظن أن الكل يتألف بالقفز على الأجزاء أو أن للأجزاء كيانـــا منقطعا عن كيان المجموع.» [17]

وأخيرا يمكن القول أنه ليس من حقنا نحن أن نرفض نظريات اتفق عليها مـــن أنشئوها من أهل الغرب، وليس من حقنا أيضا أن نرفض انتقال النظريات وهجـــرة المصطلحات، فانتقال النظريات كما يقول إدوارد سعيد هي في الأخير ضرورة من ضروريات الحياة الثقافية، وشيء أساسي كي نعيش وضـــعية المقارنـــة « فلـــيس العيب أن نعيش وضعية المقارنة، بل العيب أن ننقل دون إدراك الأصول والأبعـــاد وأن ننقل ما لا يلائمنا في شيء، نتائج كل ذلك ما نشاهده وما نسمع بـــه مشـــرقا ومغربا من حالات تشويه.»[18]

وإذا كان من حقنا أن نقول شيء فلا بد لنقادنا في الثقافة العربيّة التعامل بوعي منهجي مع هذه المفاهيم، وعدم التسرع في ترجمة المصطلحات (الترجمة الفورية) الوافدة إلينا من الثقافة الغربية، فيخرج المصطلح مرقعا، ولا ينبغي لهم على حـــد قول عبد الملك مرتاض «أخذ هذه المفاهيم فطيرة فِجّة، وهي لا تزال ساخنة تفـــورُ لدى أصحابها دون الرجوع إلى أصولها الاشتقاقية، وخلفياتها المعرفية، قبل الإقدام على تعريب بعضها أو كلّها، لتصبح ضمن لغتنا العربيّة الجديدة»[19] .

فكما رأينا سابقا أنه من بين الأسباب التي أدت إلى غموض المصطلح النّقـــديّ في الثقافة العربيّة، هو عدم الاهتمام بالأصول المعرفية والفلسفية التي نشـــأ فيهـــا المصطلح، وترعرع فيها جنينا قبل أن يصبح مشروعا ينتقل من بيئة إلى أخـــرى فهجرة المصطلح تقتضي « أن نتتبع المصطلح حين يهاجر من بيئة لغوية معينـــة لها شروطها البنيوية ومواصفاتها الدلالية إلى مهاجر لغوي مغاير، فنلاحظ كيـــف تتغير ملامحه حدا ومفهوما، نسبيا أو كليا , وقد ينتقل المصطلح ذاته من صقع إلى

صقع داخل المهاجر اللغوي الواحد، فتتنوع حدوده وتختلف مفاهيمه بحكم هذا النزوح الإجرائي. »[20]

02- **الإيتمولوجيا ورهان الحفر في المصطلح النّقديّ عند يوسف وغليسي:** لا نكاد نجافي الصواب إذا قلنا أن الساحة النّقديّة الجزائرية أصبحت في الآونة الأخيرة تزخر بنقاد صار لهم كلمة في النقد العربي المعاصر، ومن بين هؤلاء النقاد الدكتور عبد الملك مرتاض الذي صال وجال في تجربته النّقديّة بين قديم عتيق وحديث معاصر، وقد عُرف عبد الملك مرتاض في مؤلفاته التي بلغت أكثر من عشرين كتابا بدراسته المصطلحية، فهو من أكثر النقاد العرب وعيا بأهمية المصطلح ومكانته داخل الحقل النّقديّ، بل من أشدهم حرصا على ضبط المصطلح ومراجعته سواء من الناحية الاصطلاحية أو اللغوية، وقد بلغ به هذا إلى تأسيس قاموس اصطلاحي وظف فيه عموما مجمل ما ملكت اللغة العربيّة من آليات اصطلاحية، من اشتقاق وتعريب ونحت ....ومن بين هذه المصطلحات السميائية بدل السيميائية والمماثل بدل الأيقونة ومصطلح البدعدة والزمكان ...وهلم جرا، وقد تكفل الدكتور يوسف وغليسي بدراسة هذا المشروع في مرحلة الماجستير بمذكرة موسومة بـ: إشكاليات المنهج والمصطلح في تجربة عبد الملك مرتاض النّقديّة والتي نوقشت عام ألف وتسعمائة وستة وتسعون حاول من خلالها دراسة المادة الاصطلاحية التي تزخر بها مؤلفات عبد الملك مرتاض، وربما لهذا السبب أردنا دراسة هذا الناقد الجزائري – يوسف وغليسي– الذي بزع نجمه في الساحة النّقديّة العربيّة والجزائرية على الخصوص، لاسيما بعد حصوله على جائزة الشيخ زايد اثرى معالجته لإشكالية المصطلح، في كتابه الموسوم بـ: إشكالية المصطلح في الخطاب النّقديّ العربي الحديث طُبع عام ألفين وثمانية، صاغ فيه جميع آرائه المتعلقة بالمصطلح النّقديّ.

وتسعى هذه الدراسة – في حدود ما أتيح لها – إلى الإحاطة بهذه التجربة النّقديّة التي بلغت شهرتها شوطا كبيرا في كثير من الدول العربيّة، فهو من أغزر

النقاد المعاصرين إنتاجا؛ إذ تتجاوز مؤلفاته النّقديّة الرقم سبعة، فضلا على عشرات الدراسات المطروحة في الدوريات العربيّة من بينها مجلة علامات السعودية ...وهلم جرا

ويعتبر هذا الكتاب من أبرز الكتب التي بدأت تستشعر ذلك الخطر الذي ألم بالثقافة العربيّة من الناحية الاصطلاحية، فهو اضافة قيمة لتلك الدراسات التي حملت عبء هذه المهمة، ومن بين هذه الدراسات ما خصصته مجلة فصول سنة 1987م بعدد خاص حول "قضايا المصطلح النّقديّ "، هذا في الوقت الذي ظهرت محاولات أخرى يصعب حصرها لعل أبرزها "موسوعة المصطلح النّقديّ "التي ترجمها عبد الواحد لؤلؤة، ثم تلتها دراسة عبد السلام المسدي المعنونة بـــ " المصطلح النّقديّ "و " قاموس اللسانيات "، ولا ننسى أيضا مقدمة في علم المصطلح لصاحبه علي القاسمي ....، إلا أن محمد عزت جاد يرى أن هذه الدراسات « لم تهتدي إلى أساس فلسفي كحد جامع مانع للنظرة الشمولية التي تعم قضايا المصطلح النّقديّ »[21]، ومن هنا جاء كتابه المعنون بـ "نظرية المصطلح النّقديّ"، كمحاولة لاستدراك هذا النقص بدء في الاهتمام بميلاد المصطلح، وانتهاء باستقراره على التواطؤ والشيوع، وعلى الرغم من أهمية هذا الكتاب إلا أن يوسف وغليسي يرى أن هذا الكتاب يجنح كثيرا إلى ضرب من الثرثرة الانشائية .

يقسم المؤلف كتابه في هذا المجال إلى قسمين: نظري وتطبيقي، يتناول في القسم النظري منها عدة قضايا هامة تتعلق بالمصطلح النّقديّ منها: ماهية المصطلح، ووظائف المصطلح والعائلة المصطلحية وهجرة المصطلح، وجدلية المنهج المصطلحي،وآليات صياغة المصطلح المتمثلة في:الاشتقاق، المجاز الإحياء، التعريب، النحت،وآليات أخرى كالترجمة والوضع،كذلك يتطرق وغليسي هنا لما يسميه المسدي: "قانون التجريد الاصطلاحي" والذي يتمثل في ثلاث مراحل يمر بها المصطلح الدخيل في هجرته من لغة إلى لغة أخرى،تجعل منه مصطلحا مألوفا – تأليفي–، وهذه المراحل هي:

01- **مرحلة التقبل:** ويسميها وغليسي مرحلة التجريب، وفيها يغزو المصطلح اللغة، وينزل ضيفا جديدا على رصيدها المعجمي .

02- **مرحلة التفجير:** ويطلق عليها مرحلة الاضطراب،وفيها يفصل دال المصطلح عن مدلوله، ويفكك المصطلح إلى أجزاءه المكونة له . فيستوعب ويعوض بعبارة تعبيرية مطولة نوعا ما.

03- **مرحلة التجريد:** ويسميها مرحلة الاستقرار وهي المرحلة الحاسمة من تاريخ المصطلح، وفيها يتم تعويض العبارة المطولة بلفظ يحوصل المفهوم، فيستقر المصطلح الدخيل على مصطلح تأليفي أصيل .[22]

والملاحظ هنا أن الناقد قام بنقل مراحل قانون التجريد الاصطلاحي كما وضعها المسدي فقط مكتفيا بتغيير أسماء هذه المراحل، أيّ؛ أنّه ابتكر أسماء جديدة لمسميات ليست من ابتكاره، ولهذا جاءت الأسماء التي وضعها المسدي لمراحل التجريد الاصطلاحي أكثر إقناعا وملائمة أكثر من الأسماء التي وضعها وغليسي ذلك أن مبتكر الشيء أدرى وأحق بتسميته من غيره، فلو أن وغليسي أدخل تعديلا على أي من هذه المراحل لكان ذلك مما يبرر وضعه لأسماء جديدة لها، ولكن بما أنه نقلها بشكل حرفي كما وضعها المسدي فقد كان الأجدر به الإبقاء على الأسماء التي اقترحها صاحبها والاكتفاء بها .

ومن المسائل ذات الأهمية التي يتطرق لها وغليسي في الجانب النظري من كتابه: قوانين الوضع الاصطلاحي، حيث وبعد عرضه لأهم تلك القوانين التي وضعها نقاد كبار مثل: د، حسام الخطيب، وعبد القادر القط ومحمد حلمي هليل وغيرهم ....ينتهي إلى وضع معايير يبلور عبرها قوانين الوضع الاصطلاحي هي كالآتي:

01- **المعيار المعجمي:** أي علاقة الدال الاصطلاحي بجذره اللغوي المعجمي .

02- **المعيار الدلالي:** أي دقة المفهوم ووضوح الدلالة .

03- **المعيار المورفولوجي:** أي الجانب الشكلي من المد الاصطلاحي وما يستوجب من اقتناء لغوي (ما استطاع إلى ذلك سبيلا) وامتثال للنظام النحوي والصرفي للغة .

04- **المعيار الفقه لغوي:** أيّ؛ مدى امتثال المصطلح لخصوصيات اللغة العربيّة، وخضوعه إلى أولويات طرائق الوضع اللغوي (كما حددها فقه اللغة) من اشتقاق ومجاز وإحياء، ثم تعريب ونحت ... .

05- **المعيار التداولي:** أي مدى شيوع المصطلح بالقياس إلى مصطلحات أخرى تترادف معه دلاليا وتقاسمه محور الاستبدال [23] .

هذه معايير الاصطلاح كما حددها وغليسي في كتابه، بيد أننا نختلف معه حول المعيار الأخير والذي نرى أنه يفترض أن يكون كنتيجة لقوة ونجاح المعايير الأربعة الأولى، فنجاح المعايير الأولى في وضع مصطلح يتمتع بالقوة الاصطلاحية على حد تعبير الغذامي[24] يجعل من أهم سماته الشيوع وقوة التداول بالقياس مع غيره من المصطلحات هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن شيوع المصطلح وكثرة تداوله لا يعني بالضرورة خلوه من الأخطاء ومطابقته لقوانين الوضع الاصطلاحي، ذلك أن المعيار التداولي لا يأخذ بعين الاعتبار صحة المصطلح وخطأه، فقد يتداول مصطلح ما ويذاع ويشاع على علاته وأخطائه فيفضل على مرادف له لا علة فيه سوى أنه أقل شهرة وشيوعا، وذلك عملا بالقاعدة الشهيرة (رب خطأ معروف خير من صحيح مهجور) فيصير من الصعب محوه أو تغيره من أذهان الناس ذلك أن « تغيير مصطلح فيه ما في تغيير اسم إنسان من عنت واختلاط» [25] . ولذلك نرى استبعاد المعيار التداولي في حالة مخالفته للمعايير الأربعة الأولى وعدم الأخذ به إلا إذا كان المصطلح الشائع خاليا من الأخطاء والعلل، مطابقا للمفهوم المراد التعبير عنه أكثر من غيره.

أما في ما يخصّ الجانب التطبيقي فيعمد وغليسي إلى دراسة المصطلح النّقديّ من حيث الماهية الدلالية المكونة له، وذلك عبر حقوله الاصطلاحية المتمثلة في

الحقل البنوي مرورا بالحقلين الأسلوبي ثم السيميائي نهاية بالحقل التفكيكي، والـذي يميز هذه الدراسة عبر كافة حقولها المصطلحية؛ « أنها دراسة إتيمولوجية خالصة (تأثيلية أو تأصيلية أو اشتقاقية ...) بالمفهوم الحرفـي لكلمـة (étymologie)* الدال على المعنى الحقيقي للكلمة »[26]. إذ أن أبحاث وغليسـي حـول المصـطلح النّقديّ تقوم أساسا على ما يسميه " حفريات المصطلح "، فهو يُعنى بالدرجة الأولى بالبحث في الأصول الاشتقاقية للمصطلح والمصادر اللغوية للكلمـة وتطوراتهـا التاريخية، وكل ما من شأنه أن يشكل استحضارا للمراحل الدلالية التي مـر بهـا تاريخ مصطلح ما في تطوره والتي تؤسس للدلالة الاصطلاحية النهائيـة للمفهـوم وهذا ما يعبر عنه الغذامي بـ "ذاكرة المصطلح"[27].

بيد أن وغليسي يشير في كتابه إلى أنه لا علاقـة لحفرياتـه فـي المصـطلح بحفريات ميشال فوكو المعرفية .إنما هي مفهوم استوحاه وغليسي على حد قولـه[28] من العنوان الفرعي لقاموس جاكلين بيكوش (la généalogie de notre langue).

يستعمل وغليسي في دراسته هذه منهجا شموليا يفيد مـن مختلـف إجـراءات التصنيف والتأريخ والإحصاء والتحليل والمقارنة، كما يحتكم وغليسي إلـى جملـة من المعايير (المعجمية، الدلالية، المورفولوجية، الفقهلغوية التداولية) فـي حكمـه على المصطلح من حيث تفضيله أو استهجانه أو قبوله أو رفضه .

وتقوم دراسة وغليسي أساسا على اختيار المصطلحات المعالجة وفقـا لقوتهـا الاصطلاحية وقيمتها التداولية، ثم يعمد إلى تصنيفها في حقول مصـطلحية تبعـا للأطر المنهجية التي تنتظمها، ويجـنح فـي الأخيـر إلـى معالجتهـا معالجـة تأثيلية/ايتمولوجية، تتتبع تطورها الدلالي في هجرتها من مهدها اللغوي، والمعرفي إلى البيئة النّقديّة العربيّة التي ارتحلت إليها، مع الوقوف على أهم التحولات الدلالية والبنوية التي طرأت عليها في هجرتها من لغة إلى أخرى، وفي نزوحها من موقع نقدي إلى آخر داخل اللغة العربيّة نفسها، ثم يقوم وغليسي بالمقارنة والمفاضلة بين

البدائل الاصطلاحية المترادفة أمام المفهوم الواحد فيرفض أو يقبل هذا المصطلح أو يستهجن أو يستحسن ذاك المصطلح انطلاقا من المعايير السابقة .

هذا ولا ننسى أن نشير إلى طريقة الجداول الإحصائية التي يستعملها وغليسي لعرض وإحصاء الترجمات العربيّة التي يتصدى بها النقاد للمفهوم الأجنبي إحصاء دقيقا وشاملا، حيث يقوم وغليسي بإحصاء كل المقابلات والترجمات العربيّة للمفهوم الأجنبي، ونسبة كل منها إلى صاحبه والكتاب الذي وردت فيه والصفحة كذلك بدقة متناهية . وإذا ما حاولنا الخوض في هذه الدراسة الدلالية في الحقول المصطلحية بداية بالحقل البنوي نجد وغليسي يستهله أولا بالمصطلحين الأجنبيين (structure) و(structuralisme) باحثا في تأثيل المادة المعجمية (structure) التي تمتد إلى الفعل الفرنسي (détruire) بمعنى الهدم والتقويض والتخريب الذي يمتد تأثيله إلى الفعل اللاتيني المتكئ على القاعدة (-stru) ينحدر من الطبقة الهندوأوروبية (ster) بمعنى المد والنشر والبسط والتوسع (étendre) [29] ثم ينتقل وغليسي لبحث المفهوم في بعده الاصطلاحي حيث تعني البنية « نسق يتحدد العنصر ضمنه بوضعيات واختلافات فتغدو منظومة من علاقات وقواعد تركيب ومبادلة تربط بين مختلف حدود المجموعة الواحدة، بحيث تعني هذه العلاقات وهذه القواعد معنى كل عنصر من العناصر » [30]، ثم يقوم بعرض أهم الترجمات المختلفة لمصطلح (structure) مثل "هيكل، بنية "لدى عبد السلام المسدي و"البناء التركيب " لدى محمد عناني، و"الهيكل" لدى حسين الواد، و"البنيان" لدى جوزيف ميشال Joseph Michel، " تركيب، نظم، بناء" لدى مبارك مبارك، أما الكتابات التي اصطنعت (البنية) وحدها فهي أكبر من أن تحصى. وبعد مناقشة أهم هذه الترجمات يستقر رأي وغليسي على ترجيح مصطلح بنية مقابلا ل (structure) استنادا إلى المعايير المعجمية والدلالية والتداولية [31] .

ثم ينتقل وغليسي إلى معالجة مصطلح (structuralisme) بالطريقة نفسها فيقوم بعرض وإحصاء الترجمات المختلفة لهذا المصطلح والتي تبلغ تسع عشرة ترجمة

بالتحديد « وهو رقم يعكس حقيقة تلقي الخطاب النّقديّ العربي للمفاهيم الغربية الجديدة وهي أنه تلق فردي مشتت تعوزه روح الانسجام والتناسق قائم على جهل الجهود الفردية بعضها ببعض (....) والتعصب لأنا الفردي أو القبيلة اللغوية »[32] ليصل وغليسي إلى دلالة هامة هي حاجة الناقد العربي المعاصر إلى التنسيق الاصطلاحي مع ذاته قبل زملائه لأن هناك من النقاد من يقترح مصطلحا ما اليوم ليتراجع عنه غدا مقترحا غيره . ثم وبعد مناقشة بعض الترجمات التي يرفض بعضها ويستهجن بعضها الآخر، يقع اختيار وغليسي على مصطلح (بنيوية) كمقابل لـ (structuralisme)، استنادا إلى المعيار التداولي رغم ما يقره من علات صوتية في هذا المصطلح [33].

إلا أننا ننكر على وغليسي انتقاءه مصطلح (بنيوية) إذ إن المعيار التداولي الذي استند إليه في انتقاءه لهذا المصطلح لا يأخذ بالاعتبار صحة المصطلح ومطابقته لقواعد اللغة السليمة، وهو أمر يجزم به وغليسي ويؤيد من خلاله الاستقرار على استخدام هذا المصطلح داخل الثقافة العربيّة، فإذا أردنا النسبة إلى بنية نقوم بإضافة ياء النسبة فنحصل على (بنييّة) ولتفادي التقاء الياءات وما يحدثه ذلك من ثقل في النطق نلجأ إلى قلب الياء الأولى إلى واو فنحصل على (بنويّة) [34] وهي النسبة الصحيحة لغويا والسليمة صوتيا، ولذلك نؤيدها ونرفض البنيوية وما فيها من أخطاء نحوية وتشويه لصفاء اللغة العربيّة .

وتستمر رحلة وغليسي في الحقل البنوي دائما وبالإجراءات المنهجية نفسها يصنف ويحلل ويحصي ويقارن وبالمعالجة التأثيلية دائما يتعامل مع مصطلحات أخرى مثل (Immanence) حيث وبعد تأثيله/تأصيله في لغته الأم وإحصاء أهم المقابلات العربيّة للمفهوم، والتي بلغ عددها ثماني عشرة ترجمة، وبعد مناقشتها ورفض واستهجان أغلبها يرتئي وغليسي إلى اصطفاء المحايثة كمصطلح مفضل يقابل المفهوم الأجنبي، وكذلك يفعل مع المصطلحين الأجنبيين (synchronie) و(diachronie) حيث يعمل على تأثيلهما في لغتهما الأصلية ثم يقوم بإحصاء

الترجمات العربيّة لهذين المفهومين بدقة متناهية مع ذكر أسماء المترجمين والكتب التي وردت فيها وحتى الصفحة، وذلك عن طريق الجدول الإحصائي ليتوصل إلى أن الكتابات العربيّة قد تكبدت إسهالا اصطلاحيا في مواجهة هذين المفهومين فمصطلح (synchronie) تُرجم بما لا يقل عن خمسة عشرة مقابلا عربيا أما مصطلح (diachronie) فتُرجم إلى عشرين مقابلا عربيا بالتحديد، وبعد مناقشة أهم هذه الثنائيات المقترحة يقوم باختيار الثنائية (الآنية، الزمانية) كمقابل للمفهومين الأجنبيين على التوالي . ويمضي وغليسي مع بقية مصطلحات الحقل البنوي بالطريقة نفسها التي عالج بها المصطلحات السابقة ولولا خشية الوقوع في التكرار الممل لأعدنا الكلام نفسه الذي قلناه مع المصطلحات السابقة .

يواصل وغليسي وُلُوجه/دخوله في أعماق المنهج النّقديّ وهذه المرة مع الحقل الأسلوبي، ليجد أن الإسهال الاصطلاحي في مواجهة المفاهيم النّقديّة الغربية مازال مستمرا فيحصي أكثر من أربعين مصطلحا عربيا في مواجهة المفهومين الغربيين (paradignctique) و(syntagmatique)، وبعد مناقشة أهم هذه الترجمات يقع اختياره على الثنائية (الاستبدالية،التركيبية) كأفضل مقابل للمفهومين الغربيين استنادا إلى معيار التداول، وذلك بعد رفضه واستبعاده لمصطلحات أخرى " كالوكبرة،الصميم"،" التواردي، الترابطي".

بيد أننا في هذا المقام ننكر على وغليسي اكتفاءه بترشيح أحد الترجمات المقترحة، وذلك بعد رفضه واستبعاده لمعظمها دون تقديم أي بديل من اقتراحه أو ترجمة خاصة به للمفهوم الأجنبي، وربما كان موقف وغليسي راجعا لكونه لا يريد أن يزيد من حدة الإسهال الاصطلاحي الذي تكابده الكتابات العربيّة بمصطلحات لن تزيد القارئ إلا حيرة وتشتتا والموقف تعقيدا وتأزما، أو لعله رأى في المقترحات العديدة ما يغنيه عن تقديم بدائل من اجتهاده الخاص . وكل ما قلناه عن المصطلحين السابقين ينسحب بدوره على مصطلح (d'éviction) الذي نُقل « إلى العربيّة بما لا يقل عن أربعين مصطلحا يمكن أن نجد شفيعا لها في أن الغربيين أنفسهم قد عبروا

عن هذا المفهوم الواسع بمصطلحات كثيرة يقارب عددها العشرين »[35]، إلا أن أغلب هذه الترجمات العربيّة للمفهوم والتي تجاوزت الستين مصطلحا بالتحديد « يمكن الاستغناء عنها لأنها محدودة القوة الاصطلاحية أو ضئيلة الحظ التداولي وقليلة الكفاءة المفهومية، أو هي محمولات لموضوعات أخرى من حقول غير أدبية أصلا »[36]، غير أن وغليسي يجد أن مصطلح المجاوزة لأحمد درويش « من أكثر المصطلحات إحاطة بالمفهوم، ذلك أنه يلم به من شتى أطرافه، فهو يستوحي الدلالة البلاغية للمجاز مثلما يأخذ ضمنيا بالفكرة التي أحلنا فيها – من قبل- على تودوروف Todorov وديكرو Ducrot في قاموسهما الموسوعي الذي يحدد "الانزياح" بأنه مجاز أصلا ويستوعب – في الوقت نفسه – الدلالات اللغوية الأولى للجذر المعجمي (جَوَزَ) وما يتبعه من جَواز وتجَاوز ومُجَاوزة ومَجَازة (بما هو اسم مكان في الأصل)، تفيد كلها دلالة (الانتقال المكاني بصورة عامة) »[37] إلا أنه – ورغم ذلك- يستبعده لقلة شيوعه في الدراسات الأسلوبية ويرشح عوضا عنه مصطلح "الانزياح" استنادا للمعيار التداولي .

وهنا نختلف مع وغليسي في اختياره هذا، فاستبعاده لمصطلح المجاوزة ليس له ما يبرره – في نظر البحث على الأقل- مادام أنه أكثر المصطلحات إحاطة بالمفهوم الأجنبي، أما استناد وغليسي للمعيار التداولي فهو ليس كافيا في نظر نا لأن المعيار التداولي لا يأخذ باعتبار صحة المصطلح وإحاطته بالمفهوم الأجنبي كما أن المشتغلين بالمجال النّقديّ يجدر بهم تعديل وتصحيح المعيار التداولي وجعله أقرب لاستيعاب المصطلحات الأكثر إحاطة بالمفاهيم الأجنبية، واستعمال المصطلحات الأكثر مطابقة لقواعد اللغة العربيّة بدل شيوع المصطلحات التي تخالف قواعد العربيّة، ولا تحيط بالمفاهيم الأجنبية وهكذا يصبح المعيار التداولي خاضعا لمدى صحة المصطلح ومطابقته لقواعد اللغة العربيّة وإحاطته بالمفاهيم الأجنبية المراد التعبير عنها.

وبعد ينتقل وغليسي إلى الحقل السيميائي باحثا أولا في تأثيل المصطلحين الأجنبيين (semiotique) و(semiologie) في لغتها الأم بحثا عن أصولها الاشتقاقية ومعانيها الأصلية، ليستكمل ذلك بالبحث في استخداماتهما التاريخية منذ أفلاطون Platoon إلى بورس (s،c Peirce 1514-1839) وسوسير **Saussure 1913-1857**(f.de) ثم عن طريق الجدول الإحصائي يقوم بعرض المقابلات المختلفة للمفهومين الأجنبيين السابقين مع ذكر اسم المترجم والمرجع الذي وردت فيه بالصفحة، ليجد أن هذه المصطلحات العربيّة قد بلغت ست وثلاثين مصطلحا « في مواجهة مصطلحين أجنبيين اثنين يعجزان عن استيعاب مفهومين متداخلين لكنهما واضحان نسبيا (....) مما يدل على إسهال مرضي فتاك بالفعل الاصطلاحي العربي، وهذه الترجمات الست والثلاثين هي بعض أعراضه » [38] ومن أهم أسباب هذا الإسهال الاصطلاحي « ضعف التنسيق بين الجهات والمؤسسات العلمية والثقافية المختلفة،أضف إلى ذلك اختلاف مشارب الأشخاص الذين يساهمون في وضع المصطلحات وميل بعضهم إلى الفردية ومخالفة جهود الآخرين » [39].

ثم وبعد مناقشة أهم الترجمات يتوصل وغليسي إلى « أن عامة الباحثين في هذا الحقل المعرفي غالبا ما يستنيمون إلى مصطلحات (السيميائية، السيمائية، السيمياء وعلم السيمياء ...) التي ترتد كلها إلى المادة المعجمية (سما)، (سوم)، (وسم) . » [40] وبالرجوع إلى هذه المادة المعجمية في القرآن الكريم وفي المعاجم العربيّة القديمة، وبعد دراسة معجمية لهذه المسألة يتبين للباحث أن هذه المصطلحات الأربعة سواء في الاستعمال اللغوي، غير أن الباحث يذهب إلى أن السيمياء أو السيماء لا تعنيان أكثر من العلامة، أما علم هذه العلامة فينبغي أن نعبر عنه بعلم السيمياء أو علم السيماء أو بصيغة المصدر الصناعية (السيميائية) أو (السيمائية) .

إلا أننا ننكر على وغليسي اصطفاءه لمصطلحي (علم السيمياء أو السيميائية) وحجتنا في ذلك قاعدة لغوية أصيلة توجب عدم التقاء ساكنين في اللغة العربيّة [41]

والتي يجب علينا احترام قواعدها وأصولها ونحن نثريها بمصطلحات جديدة، ولذلك نرفض هذين المصطلحين لما فيهما من جور على اللغة العربيّة وتحميلها مالا تحتمل، ونؤيد وغليسي في اختياره لمصطلحي (علم السيمياء أو السيميائية)

وفي الحقل التفكيكي يواصل وغليسي معالجته للمصطلح النّقديّ بالإجراءات نفسها التي عالج بها بقية الحقول الأخرى، ففي معالجته لمصطلح (déconstruction) مثلا يقوم بإحصاء أهم الترجمات، وتأثيلها بحثا في أصولها الاشتقاقية ومعانيها المعجمية الأصلية، ثم يتوصل وغليسي إلى استهجان ثلاثة مصطلحات لاعتبارات تداولية ومورفولوجية (شكلية) واعتبار البقية منها مصطلحات مقبولة، ثم ينتقل وغليسي للبحث عن المصطلح المفضل بين هذه المصطلحات، ويتوصل إلى أن مصطلح التفكيكية أو التفكيك هو المصطلح الأفضل وذلك بالاستناد للمعيار التداولي كالعادة، على الرغم من أن وغليسي يقر بأن مصطلح التفكيكية فيه ما فيه من العلل والقصور [42] .

ويبدو أن وغليسي ليس وحده من يميل لترجيح كفة المعيار التداولي على بقية المعايير الأخرى، فالدكتور محمود الربيعي أيضا يصطفي مصطلح تفكيكية بالرغم من اعترافه بأنها ليست الكلمة الأنسب لمقابلة المفهوم الأجنبي ويبرر صنيعه هذا بأنه لا يريد أن يضيف «مزيدا من البلبلة إلى مجال تضطرب فيه ترجمة المصطلحات غاية الاضطراب» [43].

وقد كان الأجدر بوغليسي والربيعي اختيار المصطلح الأكثر إحاطة بالمفهوم الأجنبي والأنسب لمقابلته، والخالي من كل العلل والقصور، والأخطاء اللغوية ومحاولة فرضه فرضا على الساحة النّقديّة ليصير بذلك الأكثر شيوعا وتداولا، لأن المعيار التداولي يقره النقاد المشتغلين في هذا المجال فهو في النهاية ليس سوى اصطلاح أغلبية النقاد على استعمال مصطلح واحد.

خاتمة: وفي الأخير يمكننا القول كخلاصة لما قيل سابقا أن إشكالية المصطلح النّقديّ عند وغليسي تتمثل في مايلي:

– تعتبر دراسة وغليسي للمصطلح النّقديّ – وخاصة في كتابه إشكالية المصطلح في الخطاب النّقديّ العربي الجديد– دراسة بيبيوغرافية لا دراسة معرفية، أي أنها تعتمد بالدرجة الأولى على التجميع والتصنيف والإحصاء ، لكنها لا تقدم أي نتائج معرفية ولا تقترح، أي حلول لمعالجة أزمة المصطلح النّقديّ ولا نقصد هنا التقليل من قيمة هذه الدراسة ولا من أهمية المجهود الذي بذله وغليسي، وإن كان في – التجميع والتصنيف والإحصاء – فكل ما نرمي إليه أن نكون منصفين في حكمنا عليه .

– يميل وغليسي دائما إلى ترجيح كفة المعيار التداولي على بقية المعايير الأخرى في اختياره للمصطلحات العربيّة المقابلة للمفاهيم الأجنبية، وذلك بالرغم من القصور والعلل التي يمكن أن تصيب المقابل العربي، وقد رأينا في عدة مواضيع من كتابه السابق الذكر كيف أنه ينتقي مصطلحات يعترف هو نفسه بأنها مخالفة لقواعد اللغة العربيّة: النحوية والصوتية وغير مطابقة للمفهوم الأجنبي، كما أن وغليسي نفسه يؤكد أنه غير مقتنع بها وأن هناك مصطلحات أفضل منها إلا أنه يعود دائما ويرجح المعيار التداولي .

الهوامش

[1] – فاضل ثامر: اللغة الثانية، في إشكالية المنهج والنظرية والمصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1994، ص 169.

[2] – عبد الغني بارة: إشكالية تأصيل الحداثة، الهيئة المصرية للكتاب، مصر، ط1، 2003، ص 134.

[3] – ميلود عبيد منقور: إشكالية المصطلح النقدي،مصطلحات السميائية السردية نموذجا، مجلة التراث العربي،اتحاد الكتاب العرب، ع104، ذو الحجة 1427، www.farshout.com .

[4] – عبد السلام المسدي: الإلتباس المعرفي وتبرئة المصطلح،مجلة ثقافات، البحرين، ع7-8 2004، ص 204.

[5] – عبد الغني بارة: إشكالية تأصيل الحداثة، ص293 .

[6] – عبد العزيز حمودة: المرايا المحدبة، عالم المعرفة، ص 30.

[7] – محمد درابسة: مفاهيم في الشعرية، دراسات في النقد العربي القديم، دار جرير، عمان، ط2 2010، ص 16.

[*] – السيميائية مُعطى ثقافي أمريكي أساسا يحيل على مفاهيم فلسفية شاملة وعلامات غير لغوية بينما السيميولوجيا معطى ثقافي أوربي هو أدنى إلى العلامات اللغوية ؛ والمجال اللساني عموما منه إلى إي مجال آخر (ينظر، يوسف وغليسي: مناهج النقد الأدبي، دار جسور، الجزائر، ط3 أكتوبر 2010، ص 99 .)

[8] – المرجع نفسه، ص 99.

[9] – المرجع السابق، ص 100.

[10] – عبد الملك مرتاض: نظرية النص الأدبي، دار هومة، الجزائر، دط، دت، ص 146.

[*]– ترجم يوسف غازي ومجيد النصر في ترجمتهما لكتاب دوسوسير محاضرات في الألسنية العامة مصطلح sémiologie بالأعراضية. (ينظر، يوسف وغليسي، مناهج النقد الأدبي ص103.)

[11] – المرجع نفسه، ص 107-108.

[12] – يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، دار الاختلاف الجزائر، ط1، 2008، ص 53.

[13] – ينظر، توفيق الزيدي: في علوم النقد الأدبي، قرطاج 2000،تونس، ط1، 1997، ص43.

[14] – المرجع السابق، ص 43–44.

[15] – عبد الغني بارة: إشكالية تأصيل الحداثة، ص 316–317.

[16] – المرجع نفسه، ص 317.

[17] – عبد السلام المسدي: المصطلح النقدي، ص 12.

[18] – توفيق الزيدي: في علوم النقد الأدبي، ص 32.

[19] – عبد الملك مرتاض: نظرية النص الأدبي، مرجع سابق، ص 420.

[20] – يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص 47.

[21]– عزت محمد جاد: نظرية المصطلح النقدي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، دط 2002، ص12

[22] – ينظر: المرجع السابق، ص 43 .

[23]– ينظر: يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص 78.

[24]– عبد الله الغذامي: النقد الثقافي، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط1،2000، ص53.

[25]– عبد الله الغذامي: الصوت القديم الجديد، الهيئة المصرية العامة للكتاب،1987، ص 14.

[*] – وهو العلم الذي ينظر في أصول المعاني وأزمانها وأطوارها أو، إن شئت قلت تاريخها ؛ ولم يفت اللغويين العرب ولا علماء المسلمين الوعي بدور هذه الدلالة ووضعوا لها اسم "المعنى اللغوي". (ينظر: طه عبد الرحمان: فقه الفلسفة، كتاب المفهوم والتأثيل، المركز الثقافي العربي الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1999، ص 135.)

[26]– يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص 78.

[27]– عبد الله الغذامي: النقد الثقافي، ص 53.

[28]– يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص 78.

[29]– المرجع السابق، ص 121.

[30]– المرجع نفسه، ص 121.

[31]– المرجع نفسه، ص 130.

[32]– المرجع السابق، ص 130.

[33] – المرجع نفسه، ص 132.

[34]– عبد مالك مرتاض: في نظرية النقد، دار هومة، الجزائر،2002، ص 191.

[35]– المرجع نفسه، ص 204.

[36]– المرجع السابق، ص 217.

[37]– المرجع نفسه، ص 212.

[38]– المرجع السابق، ص 233.

[39]– عبد الله بوخلخال: « مصطلح السيميائية في البحث اللساني العربي الحديث، ضمن السيميائية والنقد الأدبي»، أعمال معهد اللغة العربية وآدابها ، ع 15، منشورات جامعة عنابة، 1995، ص 74.

[40]– يوسف وغليسي: المرجع السابق، ص 238.

[41] – ينظر: عبد المالك مرتاض: قراءة النص، تأسيس للنظرية العامة للقراءة الأدبية، دار الغرب، وهران، دط، 2003، ص 324 .

[42]– يوسف وغليسي: المرجع السابق، ص 351.

[43]– محمود الربيعي: من أوراقي النقدية، دار غريب، القاهرة، دط، ص 60.